

الكراسات الثقافية

الكراس العاشر

أي تنمية لفلسطين.. ولماذا التنمية؟

غازي الصوراني

غزة / فلسطين 2011

المحتويات

المحور الأول: أي تنمية لفلسطين؟ .. ولماذا التنمية ؟	3
المحور الثاني : إمكانات وآفاق التنمية	6
التوجهات المستقبلية للتنمية	8
المحور الثالث: أهداف وشروط وآليات وأولويات العملية التنموية	14
أولاً: هدف التنمية	14
ثانياً: شروط التنمية	15
ثالثاً: الآليات التنموية العامة	16
رابعاً: الآليات التنموية المباشرة	16
خامساً: الأولويات التنموية بالنسبة للقطاعات الاقتصادية	17
المحور الرابع: أفكار أولية مقترحة حول الإستراتيجية الاقتصادية التنموية في نظام فلسطيني ديمقراطي موحد	19

أي تنمية لفلسطين .. ولماذا التنمية ؟

- المحور الأول: أي تنمية لفلسطين؟ ولماذا التنمية ؟

إن التنمية التي نتحدث عنها، هي تنمية نقيضة لمفاهيم الاقتصاد الرأسمالي وآلياته، خاصة في بلادنا وبلدان العالم الثالث التي لن تتمكن من الخروج من مأزقها الراهن وأزماتها المتراكمة وفق منهجية وآليات الليبرالية الجديدة أو النظام الرأسمالي، الذي بدوره لن يسمح لهذه البلدان بأي شكل من أشكال التطور إلا في ظل بقاء هذه البلدان أسيرة وتابعة للنظام الرأسمالي وخاضعة لشروطه، فما بالنا حينما تكون الأراضي الفلسطينية محتلة، ونظامها السياسي منقسماً ومتصارعاً على السلطة والمصالح ؟

وفي هذا السياق، فإن من المفيد مراجعة تاريخ تطور بلدان العالم الثالث والبلدان العربية، في مرحلة الستينات من القرن العشرين أو ما كان يسمى آنذاك بمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية - لأخذ العبر والدروس - ، حيث شهدت تلك البلدان تجربة غير اعتيادية في مجال التنمية والتطور الصناعي والزراعي، أثمرت تقدماً في العديد من القطاعات الإنتاجية والاجتماعية، إلا أن هذا التقدم، أو الإنجاز المتحقق، اتسم بطابعه الكمي والأحادي المرتبط في قراره ومساره بالقيادة الوطنية آنذاك، وطابعها الفردي المركزي شبه المطلق من ناحية، وبالرؤية الوسطية الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية لهذه القيادة، التي عجزت عن الوصول إلى الجماهير الشعبية والاعتماد عليها كقاعدة أساسية لنظامها، نظراً لفشلها في بناء مؤسسة الأطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من ناحية، وفشلها في بناء الحزب الطليعي المعبر عن مصالح تلك الجماهير، التي غاب دورها ولم يسمح لها بالمشاركة أو التعبير عن مصالحها من ناحية ثانية، وقد أدى ذلك الوضع إلى إفساح المجال لنتامي الدور الانتهازي الطفيلي للشرائح العليا من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة في إطار البيروقراطية الحاكمة وحلفائها ، واستقراؤها في التحكم بكافة أجهزة الدولة ومؤسساتها، الأمر الذي أدى إلى انهيار منجزات "الثورة الوطنية الديمقراطية" فور غياب الزعيم أو القائد الفرد.

ولذلك لم يكن مستغرباً انهيار تلك التجربة الوطنية والتنمية، بعد أن تعرضت لسلسلة من الأزمات السياسية والاقتصادية، كان من أهم نتائجها إعادة إنتاج علاقات التبعية مع بلدان النظام الرأسمالي، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي علاقات لم تنقطع تماماً في المرحلة السابقة، إلى جانب تفاقم الأزمات الاقتصادية الداخلية التي عبرت عن الفشل في استكمال مهام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، و تفاقم تبعية هذه البلدان وانكشافها وضعف وتراجع اقتصادها وتراكم ديونها، بعد انهيار قاعدتها الإنتاجية في القطاع العام بالذات، لحساب مصالح الشرائح الطبقية الطفيلية "الجديدة" المتنامية، البيروقراطية والكومبرادورية والعقارية وغيرها، الأمر الذي أدى إلى فقدان هذه البلدان لقدراتها في السيطرة الكاملة على مواردها وثرواتها الطبيعية والاقتصادية، واستفحال مظاهر الفساد والتضخم والغلاء والإفقار للسواد الأعظم من سكانها عموماً، والطبقات والشرائح الفقيرة الكادحة والمضطهدة خصوصاً، وبالتالي

البروز الحاد لمأزق التنمية فيها، معلنا بوضوح إن لا إمكانية للخروج من هذا المأزق إلا وفق منهجية وبرنامج وأيديولوجية نقيضة لمنهجية النظام الرأسمالي وبرنامج وأيديولوجيته، ونقصد بذلك النظام الاشتراكي الذي لا تملك شعوبنا، وشعوب العالم الثالث، خياراً آخر سواه.

بهذا المدخل يمكن أن نتناول واقع وآفاق التنمية في فلسطين، بسؤال أي تنمية لفلسطين؟ وهو سؤال تفرضه علينا ظروفنا الراهنة في الصراع والتناقض التناحري مع العدو الصهيوني من ناحية، والتناقضات والانقسامات السياسية المجتمعية الداخلية التي تدفع إلى تغييب أو إزاحة المجتمع السياسي الفلسطيني لحساب مجتمعين - في الضفة والقطاع - محاصرين ومنقسمين سياسياً واقتصادياً وقانونياً في مناخ من الهبوط السياسي والأخلاقي والقيمي المرتبط بتزايد انتشار مظاهر التفكك والانهيال الداخلي. بكل أبعاده الأمنية والقانونية والمجتمعية، بما يجعل من الحديث عن التنمية المستقلة في هذه الظروف نوعاً من السخرية والوهم.

المسألة الأخرى في هذا الجانب، إننا حينما نتحدث عن التنمية في فلسطين يتبادر إلى الذهن، المسافة الواسعة بين الإمكانيات الضعيفة والمحدودة المتاحة للتنمية من ناحية والمعوقات المادية - الداخلية والخارجية خاصة الاحتلال - من ناحية ثانية، التي تحول دون تفعيل تلك الإمكانيات، بدرجة يتبدى معها أن محاولة الإجابة عن السؤال تظل تحمل طابعاً نظرياً لا يملك القدرة على التفاعل مع الواقع المنقسم والمحاصر الراهن بسبب حجم التناقض بين الرؤية التي نتوخاها لواقع التنمية في فلسطين كجزء فعال في إطار مفهوم التنمية المستقلة العربية من جهة و بين العوامل السلبية الذاتية أو الداخلية وطريقة الأداء التي لا تتسجم في جوهرها مع تلك الرؤية وآلياتها المطلوبة في السياق الوطني والقومي العام من جهة أخرى، دون إغفال دور العامل الخارجي المتمثل في العدوان الصهيوني الهامي التدميري شبه اليومي لشعبنا ومقدراته، بأساليب فاقت بما لا يقاس أبشع أساليب الأنظمة العنصرية والفاشية النازية في العصر الحديث، وهو عامل معرقل بصورة رئيسة لعملية الترابط الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي الفلسطيني في إطاره العربي، من خلال حرص دولة العدو الإسرائيلي استمرار الحصار في ظل الانقسام والصراع الداخلي، ومن ثم على إبقاء الاقتصاد الفلسطيني أسيراً وخاضعاً لمقتضيات وشروط وآليات الاقتصاد الإسرائيلي .

على إننا في موازاة هذه الصورة القاتمة، لا يجب أن نقفز عن أسباب وعوامل داخلية أخرى أفسحت المجال - بهذه الدرجة أو تلك - إلى تراكم هذه الأحوال أو النتائج، وفي المقدمة منها، ضعف وتقاوس دور قوى المعارضة اليسارية والديمقراطية في فلسطين، وهشاشتها وعجزها في التأثير لتحقيق المصالحة الوطنية وانهاء الانقسام، واستمرار عجزها عن تقديم ونشر البرنامج الاقتصادي التنموي البديل بين جماهيرها من جهة إلى جانب عجزها عن استنباط الرؤية الإستراتيجية السياسية الواضحة المستندة إلى كون الصراع هو صراع عربي - صهيوني بالأساس، الأمر الذي أدى إلى مزيد من تراجع إمكانيات وقدرات هذه القوى في قيادة الجماهير، ومن ثم طرح البديل الشعبي المطلوب، عبر الرؤية النقدية

والتغييرية الشاملة لواقعنا، التي تقوم على أن التنمية بالنسبة لنا هي جزء من رؤية اشتراكية نقيضة للنظام الرأسمالي، وهي في جوهرها، جهد وطني اجتماعي كلي مؤسسي، يهدف إلى الارتقاء بالحياة الاجتماعية إلى مستويات أعلى عبر تطوير إنتاجية العمل وتجسيد إنتاج فائض مادي وثقافي، واستخدامه بشكل إيجابي يؤدي إلى توسيع العملية الاقتصادية الاجتماعية، من أجل توفير أفضل للحاجات البشرية، وفق مبدأ الاعتماد على الذات، فلسطينياً وعربياً، الذي يعني ضرورة التعبئة الرشيدة و القصوى لكل الموارد الاقتصادية و البشرية و المالية و توجيهها في خدمة التنمية، وأن يكون التعاون مع العالم الخارجي منطلقاً من إستراتيجية التوجه الداخلي التي تعتمد على السوق المحلي الفلسطيني والعربي، وأن تصاغ أهداف العملية التنموية لتتناسب مع متطلبات هذه الإستراتيجية التي تضمن تأمين شروط السيطرة على مواردنا و ثرواتنا الطبيعية، والسيطرة على أسواقنا وحماية منتجاتنا، وامتلاكنا لآليات التطور الصناعي والتكنولوجي كمدخل أساسي في عملية التنمية المنشودة .

وفي هذا السياق فإن التنمية الهادفة إلى إشباع الحاجات الأساسية للأغلبية الساحقة من أبناء شعبنا (الطبقات والشرائح الفقيرة) وتقديمها وتطوير إنتاجيتها، لا بد وأن تستند إلى المشاركة الشعبية الفاعلة في المؤسسات الديمقراطية، كضمانة وحيدة لعملية التجنيد الطوعي لكافة الطاقات البشرية في مختلف القطاعات الإنتاجية وغيرها، للقيام بأعباء التنمية الوطنية في إطارها القومي، وما تتطلبه من معاناة وتضحيات في بداياتها الأولى تعزيزاً لمبدأ الالتزام المشروط بعلاقة جدلية صاعدة نحو آمال واقعية صوب العدالة الاجتماعية، هذا الالتزام الجماهيري الطوعي لن يتحقق بدون أن يترافق مع تحقيق مبدأ المشاركة الديمقراطية، الذي يضمن ترسيخ وعي الجماهير بأن عملها وإنتاجها يصب في خدمة مستقبلها ومستقبل أبنائها، بما يدفع ويحمي التراكم الإيجابي سواء في الأداء السياسي الاجتماعي أولاً، أو في أداء وتطوير القطاعات الإنتاجية وارتفاع معدلات النمو بشكل متدرج ثانياً، و بما يكفل خلق المقومات المطلوبة لبناء القاعدة المادية للإنتاج والنهوض والتقدم الاقتصادي والمجتمعي في الإطار القومي الديمقراطي العربي ثالثاً

بهذا المعنى فإن التنمية المطلوبة لفلسطين بالترابط الوثيق مع الرؤية الإستراتيجية العربية تشكل مشروعاً أو حدثاً تاريخياً ينتمي إلى اللحظة / الحاضر، تفرضه احتياجات القوى الشعبية كأساس لمستقبلها، يصيب مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والسياسية في مجتمعنا، ويحمل في طياته متغيرات نوعية لكل أشكال هذه الأطر ومحتواها . إنها ليست فقط عملية شمولية لكل جوانب الحياة - كما أسلفنا - بل هي تقترب من كونها عملية تبادلية ذاتية، هدفها الجماهير، وأدواتها المشاركة الجماهيرية في إطار الإستراتيجية الوطنية والقومية التحررية والديمقراطية التقدمية باعتبارها الحاضنة التي تتسع لخيارات التنمية المتعارف عليها في بناء القدرات البشرية وتحسين مستويات المعيشة والصحة والمعرفة والعلم والمهارات، كما تتسع لضرورات التناقض الرئيسي مع العدو الإسرائيلي، وما تفرضه تلك الضرورات من ترابط مفهوم التنمية وتطبيقاتها مع هدف التحرر الوطني والاستقلال والسيادة كجزء من

أهم أهداف التحرر القومي العربي المعاصر، إذ أن تحقيق هذا الهدف هو في حد ذاته أحد أهم أولويات تلك الإستراتيجية.

من هنا فإن استمرار حديثنا عن التنمية في ظل الاحتلال و اتفاقاته من جهة و استفحال مظاهر التردّي والانقسام والتفكك والفساد الاجتماعي / الاقتصادي الداخلي عبر استمرار الصراع بين حكومتي فتح وحماس غير الشرعيتين من جهة ثانية، سيجعل من مفهوم التنمية كائناً غريباً مشوهاً للشخصية الوطنية، قد يؤدي - في ظل استمرار الحصار والمظاهر الداخلية السالبة وتراكمها - إلى حالة من اليأس تنذر بفقدان شعبنا العربي الفلسطيني لمقومات وعيه الوطني وهويته مقدّمة لفقدان وعيه وانتمائه القومي، خاصة وأن الفئات الفقيرة - الأغلبية الساحقة في بلادنا - هي أداة التنمية والتحرر وهدفهما في آن واحد، تنمو وتتزايد، لا كنتيجة لأسباب خارجية، التحالف الصهيوني/الامبريالي الأمريكي، فحسب، ولكن كنتيجة للعديد من الممارسات الضارة على الصعيد الداخلي بين حكومتي رام الله وغزة، بحيث بات الفقر في الضفة والقطاع أكثر من حرمان مادي، انه فقر في المشاركة، وفقر في القيم، وفقر ثقافي، وفقر في العلاقات الاجتماعية، وهو أيضاً فقر في الانتماء الوطني والقومي بحيث بات الميت في مجتمعنا أقوى من الحي، مما أدى موضوعياً إلى زيادة مساحة و نوعية وحجم التدهور السياسي والانحطاط الاجتماعي والاقتصادي في الأراضي الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة .

المحور الثاني : إمكانيات وآفاق التنمية:

إن مؤشرات وعوامل التراجع الاقتصادي، ومظاهر الخلل الناجمة عن الانقسام في النظام السياسي العام، إلى جانب استمرار الاحتلال وحصاره وهجماته العدوانية شبه اليومية على مقدرات شعبنا، ودوره الرئيسي في عرقلة العملية التنموية المنشودة، تجعل من الحديث عن تطبيقات فعالة للبرامج التنموية في فلسطين أمراً بالغ الصعوبة، ولكن، بالرغم من كل هذه العوامل والعقبات، الداخلية والخارجية، المسيطرة على واقعنا في هذه المرحلة، إلا أن هذا الواقع - رغم شدة سوداويته في المدى المنظور - لا يبرر لنا إغفال الإمكانيات المتواضعة المتاحة والكامنة في البنية الاقتصادية والمجتمعية الفلسطينية، وتحديداً في مواردنا البشرية والمادية على محدوديتها، بما يفرض علينا بداية، رغم شدة الصراع مع العدو، أن نكرس كل الجهود والضغوط المتصلة لانتهاء الانقسام واستعادة وحدة النظام السياسي الديمقراطي التعددي الفلسطيني كأولوية تعلو على كافة الأولويات، بما يمكننا من توفير عوامل الوحدة الداخلية والصمود، بما يضمن بلورة وتطبيق الخطط الاقتصادية الكفيلة باستغلال كل إمكانياتنا بصورة منهجية ومبرمجة بما يخدم صمودنا ومقاومتنا حتى تحقيق أهدافنا في التحرر الوطني والديمقراطي، خاصة وان هذه الإمكانيات المتوفرة في القدرات المتواضعة والنسبية في بنية الاقتصاد الفلسطيني يمكن أن تقدم لنا من حيث المبدأ - وبالاستناد إلى خطة وطنية تنموية- جانباً من القدرة على النمو استناداً إلى قاعدة الموارد البشرية ذات النوعية العالية في المهارات المهنية والتكنولوجية والتجارية إلى جانب الموارد الطبيعية الداخلية

المتواضعة، شرط حصرها وبرمجة الاستفادة منها واستغلالها عبر تحفيز وتشجيع رأس المال الخاص - في الوطن والشتات - الذي يتوفر لديه الاستعداد للاستثمار ضمن شروط الخطة التنموية الوطنية، وكل ذلك مرهون بانتهاء الانقسام واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني .

وفي هذا السياق لابد أن نشير إلى أن تفعيل وتطوير هذه المقومات أو الإمكانيات الضعيفة، مرهون بدرجة عالية بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة، والمشاركة الشعبية وفق برنامج وطني ديمقراطي تتداخل فيه المستويات البنوية (الهيكليّة) ، كالمستوى السياسي، والمستوى الأيديولوجي، والمستوى الاقتصادي، ودور السلطة في بلورة الخطة الاقتصادية الوطنية، عبر التخطيط المركزي واللامركزي الذي يكفل تنظيم العلاقة بين القطاعين العام والخاص من ناحية، وكافة القطاعات الإنتاجية من ناحية ثانية، وفق قواعد تكفل مصالح الجماهير الشعبية الفقيرة، التي تتعرض في ظل الانقسام والحصار لأشكال بشعة من عملية الاستغلال والاضطهاد والإفقار خاصة في قطاع غزة، تفوق في بشاعتها كل أشكال وممارسات الاستغلال والعانة التي انتشرت عشيّه الانقسام .

على أن تحقيق هذا التوجه/ الهدف، مرهون بوعينا لأهمية الترابط الوثيق بين المصالح الوطنية الفلسطينية والعربية في ظل مخاطر نظام العولمة الإمبريالي / الصهيوني على قضيتنا الوطنية وحق العودة وتقرير المصير لشعبنا من ناحية وعلى بلدان وطننا العربي من ناحية ثانية، وهي مخاطر ناتجة من حرص هذا النظام المتوحش على استمرار تصعيد دور ووظيفة دولة العدو الإسرائيلي بما يضمن احتكاره لثروات هذه المنطقة وأسواقها ومقدراتها من جهة واستمرار خضوعها وتبعيتها من جهة ثانية، بما يفسح المجال والفرص في توليد وتجديد وتراكم شرائح رأس المال الكومبرادوري والطفيلي وتحالفها مع الطغم البيروقراطية الحاكمة وتعزيز هيمنتها وسطوتها على الصعيد الداخلي، ليس في نظام الحكم فحسب، وإنما على النظام السياسي الاقتصادي كله، وبالتالي فإن مقاومة الشروط والآثار الضارة لنظام العولمة الرأسمالي، وكسر التبعية والخروج من حالة التخلف الراهن، هما الشرطان الرئيسيان للتغيير، وتجاوز وإلغاء دور التحالف الطبقي الحاكم من جهة وإلغاء العلاقات الرأسمالية المشوهة وبقايا العلاقات القديمة من جهة أخرى، ذلك هو الخيار الوحيد المتاح لتطبيق مفاهيم وأسس البديل الاقتصادي . السياسي . الاجتماعي بأفقه الاشتراكية الذي يضمن تحقيق تطلعات ومصالح الجماهير الشعبية الواسعة من ناحية وبشكل نقيضاً جوهرياً وأساسياً لهيمنة التحالف الرأسمالي . الصهيوني في بلادنا من ناحية ثانية. إذ أنه في هذه النقطة التغييرية الثورية، تكتمل وتتفاعل كافة شروط التنمية المستقلة الوطنية والقومية، بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية على قاعدة المشاركة الشعبية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وبالتالي فإن المسألة الأساسية الأولى على جدول أعمال البديل الديمقراطي التنموي في فلسطين أو على الصعيد القومي العام، هي مسألة كسر نظام الإلحاق أو التبعية الراهن صوب الاستقلال الفعلي السياسي والاقتصادي والتنمية المستقلة الهادفة إلى خلق علاقات إنتاج جديدة ورفع معدل إنتاجية العمل، إذ أن هذا الشرط . كما يقول المفكر العربي إسماعيل صبري عبدالله . "هو نقطة البداية، أو المقياس

الأشمل والأكمل لأداء الاقتصاد القومي، على أن هذه الإنتاجية ترتبط بمفهوم الدافعية كمبدأ رئيس في عملية التنمية ، إذ أن المواطنين الأحرار الذين يعرفون أن بالإمكان تغيير الحاكم أو الرئيس من خلال الديمقراطية، يعرفون بأن ثمار جهودهم تعود عليهم وعلى أولادهم بالمنفعة وأن أحدا لن يستطيع سلب حقوقهم".

عبر هذه المقومات، يمكن أن تتعزز لدى مجتمعنا الفلسطيني القدرة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والمجتمعية- وفي حدود معينة - على مواجهة التحديات التنموية، وتحديات الاستخدام والتشغيل والموارد المحدودة من جهة، وقبل كل ذلك توفير مقومات الصمود والتحدي لعدوانية المحتل الصهيوني وطرده من بلادنا من جهة أخرى، وكل ذلك بالطبع مرهون بالبداية بعملية التغيير الديمقراطي للأوضاع الحالية وصولاً إلى دينامية جديدة تحكمها الشفافية و سيادة القانون والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص كمقومات أساسية لصمودنا واستقلالنا.

التوجهات المستقبلية للتنمية :

نصطدم -عبر هذا العنوان- بثنائية متناقضة، الوجه الأول لهذه الثنائية تتفاعل في إطاره ثلاثة معوقات تعرقل كل منها نمو الفرص الاحتمالية المتاحة للانطلاق بالتنمية الفلسطينية، وهي :

1. الاحتلال أو المعوقات الإسرائيلية التي تحول دون امتلاك مجتمعنا للقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية بسبب محدودية امتلاكها للقرار و القيود المفروضة علينا سواء تلك الناتجة عن نصوص الاتفاقات السياسية و الاقتصادية المعقودة مع العدو الإسرائيلي، أو بسبب الحصار والاعلاقات والأطواق والاعتداءات العسكرية التي يمارسها العدو المحتل بصورة متواصلة منذ أربع سنوات على بداية الانتفاضة إلى يومنا هذا، حيث يفرض العدو الإسرائيلي حصاراً جماعياً على أكثر من 3.9 مليون نسمة مجموع أبناء شعبنا في الضفة والقطاع ويحصرهم داخل المعازل والحوازر الجغرافية والديمغرافية المنتشرة بين مدننا وقرانا ومخيماتنا، إلى جانب قيام المحتل الإسرائيلي ببناء ما يسمى بالجدار الفاصل الذي يجري إنشاؤه منذ أكثر من عامين تطبيقاً لسياسة التوسع الصهيوني الذي يخطط لضم المزيد من الأراضي الفلسطينية، حيث تقدر نسبة مساحة الأرض التي تخطاها الجدار داخل أراضي الضفة الغربية بما يزيد على 15% من مساحتها، كل ذلك إلى جانب الاستمرار في إقامة المستوطنات، و بقاء الفصل التعسفي الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي بين الضفة و القطاع .

2. انقسام النظام السياسي الفلسطيني واستمرار الصراع بين طرفيه، فتح وحماس، الذي أدى إلى فصل الضفة عن قطاع غزة عبر حكومتين غير شرعيتين الأمر الذي يمثل العنوان الأبرز

للمعوقات الذاتية الفلسطينية الداخلية، التي باتت تجاوزها عبر العودة إلى وحدة النظام السياسي الديمقراطي التعددي بكل مرجعياته الدستورية والقانونية والسياسية شرطاً أولياً ووحيداً لأي مسار وطني أو تنموي فلسطيني، حيث أدى استمرار الصراع والانقسام بين حركتي فتح وحماس إلى تفكك وأصر المجتمع الفلسطيني إلى مجتمعين أحدهما في الضفة والآخر في قطاع غزة، ما يعني مزيداً من التراجع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي أصاب المشروع الوطني التحرري الفلسطيني بأضرار بالغة، بمثل ما أدى إلى تزايد حالة الاحباط واليأس في صفوف أبناء شعبنا في الوطن والشتات .

3. المعوقات الإقليمية والدولية: وهي تنحصر في تراجع الدعم العربي الرسمي عموماً عن تأييده الواضح والصريح لقضايانا العادلة والمشروعة في مواجهة المحتل الإسرائيلي من جهة وغياب الدعم الاقتصادي والاستثماري، وضعف الدعم المادي من جهة ثانية، ويرجع ذلك إلى تعمق تبعية النظام العربي واحتواءه في إطار السياسة الأمريكية، بحيث بات يرى في القضية الفلسطينية عبئاً ثقيلاً عليه يسعى إلى الخلاص منها بأي ثمن. أما بالنسبة للمساعدات الدولية من الدول المانحة، (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان...الخ) فهي مساعدات لم تتجاوز (في المتوسط) 672 مليون دولار سنوياً لم تستطع تغطية 18.6% من الخسائر السنوية للاقتصاد الفلسطيني والتي قدرت بمعدل 3600 مليون دولار سنوياً، الناجمة عن التدمير الهمجى للآلة العسكرية الإسرائيلية لمقدراتنا، حيث نقدر إجمالي هذه الخسائر بـ 18 مليار دولار خلال الفترة 2000/9/28-2005/9/28 ، تضاف إلى الخسائر المترتبة على العدوان والحصار الإسرائيلي منذ عام 2006 - 2010 والتي تزيد عن 6 مليار دولار .

4. أما فيما يتعلق بالموقف السياسي الأوروبي عموماً، فقد كان - وما زال - أقرب إلى الموقف الحيادي السلبي الناجم عن عجزه في مواجهة السياسة الأمريكية التي تتميز اليوم بعدائها الصريح لنضال وتقدم شعوبنا العربية عموماً ونضال شعبنا الفلسطيني في حق العودة وتقرير المصير والاستقلال خصوصاً .

وقد بلغ إجمالي التعهدات منذ العام 1994م وحتى نهاية العام 2004م حوالي 9000 مليون دولار، هذا إضافة إلى التعهدات التي حصلت عليها السلطة الفلسطينية في مؤتمر لندن الذي عقد في شهر آذار من عام 2005م، بقيمة زادت على 1300 مليون دولار. كما تعهد المؤتمر الدولي للجهات المانحة في باريس من العام 2007م بدفع 4,7 مليار دولار لدعم الاقتصاد الفلسطيني خلال الأعوام الثلاثة 2008م-2010م، وهي تعهدات لم يتم الوفاء بها وتقديمها، خاصة تلك المخصصة لإعادة إعمار قطاع غزة، بذريعة استمرار الانقسام والحصار الصهيوني .

وبينت دراسة أعدها مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، بالتعاون مع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس" أن المساعدات الخارجية للضفة والقطاع زادت أكثر من 600% بين عامي 1999 و2008، ووصلت قيمتها 3.52 مليار دولار.

وجاء في الدراسة أن الدعم المقدم للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية زاد أكثر من 500%، وأشارت الدراسة إلى تقلب مستوى المساعدات التي تلقتها هذه المنظمات، لكنها ظلت حول معدلها بنسبة 10% من إجمالي المساعدات الخارجية على مدى السنوات الستة عشر الماضية¹.

جدول (1): نسبة المساعدات المقدمة للمنظمات غير الحكومية من إجمالي المساعدات الخارجية للأراضي الفلسطينية

السنة	تقدير المساعدات الخارجية للأراضي الفلسطينية	تقدير المساعدات المقدمة للمنظمات غير الحكومية	نسبة المساعدات المقدمة للمنظمات غير الحكومية لإجمالي المساعدات الحكومية
1999	516	48	9.3%
2000	637	55	8.6%
2001	869	93	10.7%
2002	1616	103	6.3%
2003	972	65	6.7%
2004	1115	57	5.1%
2005	1116	218	19.5%
2006	1450	196	13.5%
2007	1876	213	11.4%
2008	3250	258	7.9%
الإجمالي	13417	1305	9.7%

المصدر: جوزيف ديفوير وعلاء ترثير، تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1999-2008، 2009، ص36.

يوضح الشكل التالي التقلبات في حجم المساعدات الخارجية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية على أساس نصيب الفرد ويتبين ارتفاع كبير في بداية عام 2000 وصلت ذروتها خلال عام 2002، وكذلك بعد حدوث الانقسام وتشكيل حكومة الطوارئ من قبل الرئيس ولقد تضاعف مستوى نصيب الفرد

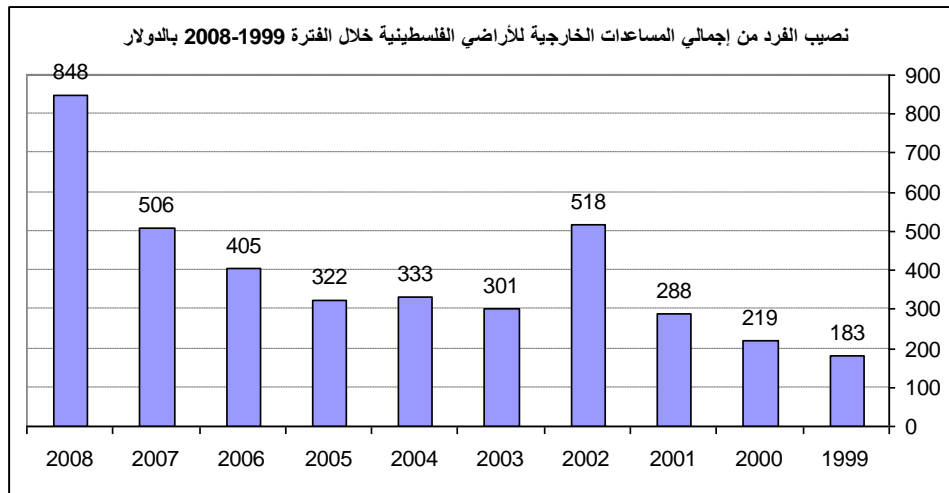
¹ صحيفة الأيام، دراسة: أوروبا أكبر المانحين للسلطة والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، 2010/2/17.

من المساعدات الخارجية بين عامي من 219 دولار عام 2000 إلى 518 دولار عام 2002 ومن 405 دولار عام 2006 إلى 848 دولار عام 2007 .

هذا وقد تناقصت مساعدات الدول العربية مقارنة مع الدول الغربية المانحة بشكل مطرد، والتي كانت أساساً موجهة إلى موازنة السلطة الفلسطينية، كذلك تبين تناقص مساعدات الولايات المتحدة بشكل مطرد، ووفقاً لتقديرات "ماس" فإن المساعدات الخارجية تشكل أكثر من 60% من الدخل القومي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة.

وترى الدراسة أن هذا الاعتماد اشد وضوحاً بالنسبة للمنظمات غير الحكومية، حيث تصل إلى 78% من إيراداتها.

شكل (1) : نصيب الفرد من إجمالي المساعدات الخارجية للأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1999-2008



المصدر: جوزيف ديفوير وعلاء ترتير، تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1999-2008، 2009، ص24.

أما الوجه الثاني لهذه الثنائية المتناقضة الذي يمكن أن يمتلك القدرة على مواجهة هذه المعوقات من جهة، وعلى التغيير النوعي عبر رؤية واضحة وأسلوب ديمقراطي صريح من جهة أخرى، فهو : البديل الوطني الشعبي الديمقراطي باعتباره الخيار الوحيد الممكن الذي يمهّد الطريق نحو الخطوة الأولى الضرورية لإنجاح عملية التنمية المنشودة لفلسطين بكل أبعادها الاقتصادية التي تعزز صمود ومقاومة شعبنا عبر توفير المقومات اللازمة لاستكمال مهام البناء الداخلي الديمقراطي والتحرر الوطني كعمليتين مترابطتين ومتداخلتين معاً في الحركة والمسار والهدف، على أن يركز هذا البديل الديمقراطي على أسس وبرامج محددة تمهد وتدفع إلى تحقيق متغيرات نوعية في فلسفة الوحدة الوطنية والنظام السياسي الديمقراطي ومفاهيمه وأدواته، استناداً إلى مصالح الجماهير الشعبية، عبر الإطار أو الحزب المعبر عن هذه المصالح، حيث بات من الواضح أنه لم يعد ممكناً التعويل على إحداث هذا التغيير

النوعي الديمقراطي بكل شموليته في ظل هيمنة اليمين السياسي في الضفة والميني الأصولي والإسلام السياسي في قطاع غزة .

واستناداً إلى ما تقدم يمكن الحديث عن الشروط الأولية اللازمة لمناخ التنمية كمقدمة أولية للبديل الشعبي الديمقراطي المطلوب :

1- الالتزام بتطبيق نظام دستوري ديمقراطي يتناول كافة جوانب الحياة في المجتمع الفلسطيني، إذ لا معنى للحديث عن التنمية البشرية دون نظام يؤكد صراحة على حقوق المواطنين في الحرية والعدالة وتكافؤ الفرص.

2- إن فشل السياسات الاقتصادية للسلطة ما قبل الانقسام وبعده في كل من الضفة والقطاع من ناحية وفشل القطاع الخاص الفلسطيني وعجزه عن الإسهام بدوره في المشاريع التنموية، بحكم مصالحه الأنانية وارتباطه مصالحياً بالفريق الحاكم في الضفة أو في قطاع غزة من ناحية ثانية، يؤكد على فشل السياسة الاقتصادية المنفلتة دون أي ضوابط ، سواء بسبب المعوقات التي يفرضها بروتوكول باريس أو بسبب عوامل ومظاهر الخلل والفساد الداخلي، في القطاعين العام والخاص، إلى جانب انتشار ظاهرة السوق السوداء والاحتكار والغلاء خاصة في قطاع غزة ارتباطاً بظاهرة تهريب السلع والبضائع عبر الانفاق .

على أن فشل سياسات اقتصاد السوق الحر، لم يتحقق بسبب العوامل الذاتية الفلسطينية السالبة أو بروتوكول باريس فحسب، وإنما كان له ومازال أسباباً أو افتراضات جوهرية غائبة، من أهمها افتراضان² أساسيان:

أ- افتراض وجود سوق ناضج، أي سوق منظم، تنافسي، فيه تدفق سلس للمعلومات، والواقع أن السوق الفلسطيني غير ناضج، فهو على درجة من الانقسام والتجزؤ، ويواجه عوائق كبيرة أمام انسياب المعلومات كما أن آليات هذا السوق، عاجزة أو غير راغبة في تصحيح اختلالاته ذاتياً، وعندما يغيب التخطيط، والسياسات الاقتصادية الواضحة من قبل السلطة، مع بروز عوامل الفساد بأنواعه- الصغير والكبير- تتزايد عملية الانفلاش في السوق، وتفتلت آلياته، ويصعب- أو يستحيل- ضبطه، مما يدفع إلى استفحال الأزمات المتمثلة في الغلاء المتواصل للأسعار والتضخم، والبطالة والركود... الخ.

ب- افتراض وجود طبقة رأسمالية كبيرة وجادة يمكن الاعتماد عليها في إنجاز التنمية، ويمكنها أن تتولى دوراً رئيساً فيها عندما تنسحب الدولة/ السلطة من الحياة الاقتصادية، والواقع أن الرأسمالية الفلسطينية أو ما يطلق عليه القطاع الخاص، هذا الأخير خليط من الكيانات، وليس كله مما ينطبق عليه وصف الرأسمالية بالمعنى الدقيق، فالرأسمالية عندما تعيش حالة من التبعية والريثة

² د. إبراهيم العيسوي- ثلاثون عاماً من سياسة اقتصادية فاشلة-مقال- الإنترنت- موقع بديل من أجل عالم أفضل www.albadi1.net

تجعل منها ضعيفة التكوين لأسباب تاريخية، وهشة المقومات، وبها من السمات السلبية الشئ الكثير الذي لا يتوافق مع إنجاز متطلبات التنمية الجادة، فهي رأسمالية عازفة عن المخاطرة وتفضل الربح السريع من الأنشطة التجارية والطفيلية أو التهريب والسوق السوداء واحتكار السلع والغلاء كما هو حال كبار تجار الانفاق في قطاع غزة، وهي أيضاً رأسمالية مستهلكة، ضعيفة الميل للادخار، إلى جانب أنها رأسمالية مقلدة وليست مبتكرة، كما أنها شديدة الارتباط بالخارج، فهي رأسمالية تابعة ومشوهة، وأخيراً "الرأسمالية الفلسطينية" خاصة في ظل الانقسام، افتقرت إلى مشروع وطني لتنمية بلادها.

فلا عجب إذن أنه عندما تراجع دور السلطة بعد أن تفككت وانقسمت سياسياً، كان لابد من بروز الآثار الضارة على الاقتصاد والتنمية لا سيما في الإنتاج والاستثمار الإنتاجي، حيث نشأ فراغ كبير، لم يقدر القطاع الخاص على ملئه، فهو في ظل الانقسام لم يعد معنياً سوى بالربح ومزيد من الاستغلال وبقيت التنمية في انتظار من ينجزها.

وفي هذا الجانب، نعيد التأكيد على أن انتهاء الانقسام واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني، هو الشرط الأساسي الأول والوحيد صوب توفير أي إمكانية للإصلاح الاقتصادي الحقيقي، الذي يحتاج عند تطبيقه إلى مجموعة من الأسس لابد من العمل بموجبها :

أ- الأساس الأول للإصلاح القابل للاستمرار هو تطبيق مبدأ الاعتماد على النفس، في المجالات التي يمكن تطبيقه من خلالها، والسعي لتخفيض درجة الاعتماد على الخارج، واعتبار أن أي عون خارجي هو عون مؤقت، وأنه ليس بديلاً للجهد الوطني.

ب- الأساس الثاني للإصلاح والتنمية هو الانتقال بالمجتمع كله من حالة الفساد والانفلاش الاقتصادي والاسترخاء التنموي إلى حالة من الجدية التنموية التي يتجلى مظهرها الرئيسي في اعتبار التنمية معركة حقيقية ارتباطاً بضرورات الصمود والمقاومة والتحرر الوطني، يتعين علينا الانتصار فيها مهما كلفنا ذلك من تضحيات ومشاق، فلا سبيل لتنمية حقيقية بدون التقشف وبدون الزيادة الكبيرة في معدل الادخار المحلي، وهو ما يتطلب الإقلاع عن مظاهر الاستهلاك الترفي والسفيه المبدد للموارد في وقت نحتاج فيه إلى حشد كل الموارد الممكنة لكسب معركة التنمية والتحرر الوطني.

ج- الأساس الثالث هو اضطلاع السلطة الفلسطينية، بدور مهم في الإنتاج والاستثمار الإنتاجي بالإضافة إلى تطبيق سياسة التوجيه المباشر وغير المباشر للقطاعات والأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص .

د- التخطيط الجاد والشامل للسياسات الاقتصادية وأدواتها، باعتبار التخطيط هو صمام الأمان الأخير ضد فوضى السوق وانفلات الاقتصاد، إلى جانب دوره في الحد من اندفاع القطاع

الخاص ذو الطابع الطفيلي في المجالات العقارية والتجارية، ويعزز أسس الحماية- في الحدود الممكنة- للسلع والمنتجات الوطنية، والإسهام في الحد من التضخم في الواردات التي زادت بصورة غير طبيعية من 1.2 مليار دولار عام 1993 الى 3.7 مليار³ دولار عام 1999 هبطت إلى 2.4 مليار عام 2003 بسبب ظروف الانتفاضة، ثم ارتفعت إلى 3141 مليون دولار عام 2007 وإلى عام (عام 2008) وهذا جعل الميزان التجاري الفلسطيني يتعرض إلى اختلال لا مثيل له في أكثر أنظمة بلدان العالم الثالث سوءاً، حيث بلغ معدل العجز في الميزان التجاري عام 2007 (2628 مليون دولار)⁴ ما يعادل 58% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2007 ، وهو أمر غير مقبول، عدا عن كونه مظهراً ساطعاً من مظاهر الفوضى والانفلاش الاقتصادي الضار من ناحية، وما تتضمنه هذه الواردات من سلع كمالية باذخة تزيد عن 30% من إجمالي الواردات من ناحية ثانية، بما يشكل عبئاً ثقیلاً على أي توجه تنموي داخلي، إذ أن استيراد المواد الاستهلاكية غير الضرورية، والإحجام عن استيراد الماكينات والمعدات الصناعية والأجهزة التكنولوجية الحديثة اللازمة لتطوير العملية الإنتاجية لا تعني سوى المزيد من المعوقات والعقبات في وجه التنمية الفلسطينية المنشودة.

المحور الثالث: أهداف وشروط وآليات وأولويات العملية التنموية

إن أي حديث عن التنمية في فلسطين - في الحاضر والمستقبل - في ضوء المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية، لا بد وأن يتوصل استنتاجاً، إلى أن آفاق تطور هذه التنمية ستظل مغلقة بدون انهاء الانقسام الداخلي واستعادة الوحدة الوطنية في اطار النظام السياسي الديمقراطي التعددي أولاً، وبدون إزالة الاحتلال ثانياً وبدون تفاعلها التكاملي مع المحيط العربي ثالثاً و بدون التعامل معها داخلياً كعملية شمولية تتضمن جملة من المتغيرات البنيوية الملموسة من سياسية واجتماعية وتقنية وديمقراطية تتفاعل مع الأهداف الوطنية في الراهن، وتملك مقومات الاستمرار والتواصل في المستقبل رابعاً، الأمر الذي يستدعي منا - وعياً وممارسة- إلى استيعاب وتطبيق المفاهيم والآليات العملية الرئيسة التي تؤدي إلى إيضاح وتفعيل مكونات المنظور العام للتنمية الفلسطينية، وهي مفاهيم أو عناوين أساسية يمكن استعراض أبرز عناوينها فيما يلي:

أولاً: هدف التنمية: الإسهام في تطوير المقومات اللازمة لاستكمال مهمات التحرر الوطني، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتلبية الحاجات الأساسية للإنسان الفلسطيني وتوفير فرص العمل، والنمو الاقتصادي بما يحقق مصالح مجتمعنا الفلسطيني عموماً و الفقراء وأصحاب الدخل المنخفض بشكل

³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004 - إحصاءات التجارة الخارجية (بيانات غير منشورة)

⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. فلسطين في ارقام، ص 40-45.

خاص. فالتنمية بالنسبة لنا جزء من مشروع حضاري وسياسي وأيديولوجي على الصعيد القطري والقومي العربي في آن واحد، و إن شرط هذا التوجه هو العمل على إلغاء أهم مؤشرين من مؤشرات التخلف التي تزداد حدة واتساعاً في هذه المرحلة وهما :

1. تدني قطاعي الإنتاج الأساسيين الزراعة والصناعة .
2. ازدياد الفجوة في توزيع الدخل والثروة، وهذا يدعونا - كواحدة من المهام الكثيرة - إلى العمل على حصر الموارد البشرية والمادية الفلسطينية وتجميع رأس المال الفلسطيني المتناثر في كل أنحاء العالم وتشجيعه وتحفيزه لخدمة الأهداف الوطنية والتنمية وفق صيغة محددة.

ثانياً: شروط التنمية:-

إن التنمية التي ندعو لها يجب أن تستند إلى ثلاث شروط لا يمكن أن تتحقق بدونها:

- 1 - أن يمتلك نظام الحكم الوطني الفلسطيني، رؤية وطنية متكاملة لوظيفته بالاستناد إلى الإطار القومي الأوسع في السياسة والاقتصاد حيث تتبدى آفاق المستقبل، فأهدافنا - حتى اللحظة - غير مقننة - وهذا خلل خطير - نتحدث عن الديمقراطية والحريات والانتخابات وحقوق الإنسان والتنمية ولا وجود لنظام دستوري يقنن هذه المفاهيم ويضع حدوداً صارمة للحقوق والواجبات عبر أجهزة تنفيذية تخضع كلياً لذلك النظام. وفي هذا السياق فإن المطلوب هو الاحتكام إلى الوضوح والشفافية، والتطبيق الديمقراطي العملي لهذه المفاهيم من جهة و لكافة وظائف السلطة الوطنية وفق نظام ديمقراطي دستوري يقوم على أن الشعب هو مصدر السلطات من جهة أخرى، بعيداً عن الاشتراطات الإسرائيلية/ الأمريكية وتدخلها تحت ذريعة " الإصلاح " و "الديمقراطية الليبرالية " التي ستؤدي بشعبنا وقضاياها الوطنية إلى مزيد من الهبوط والتراجع، بما يفرض علينا استكمال صياغة أنظمتنا ودستورنا وقوانيننا بما يتفق مع مصالح وتطلعات شعبنا من ناحية ويتناقض جذرياً مع الاشتراطات والذرائع الأمريكية الصهيونية من ناحية ثانية.

- 2- دور إيجابي للقطاع العام يساهم في عملية النمو للقطاعات الاقتصادية عموماً، ولقطاع الصناعة خصوصاً عبر إقامة المجمعات والشركات الصناعية المساهمة العامة، في سياق تعزيز دور القطاع الخاص في الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات وفق توجيهات محددة بعيدة عن الطابع الاحتكاري المباشر أو غير المباشر، وكذلك البدء بخطوات جدية نحو خلق المؤسسات الاقتصادية التعاونية في القرى والمخيمات والمناطق الفقيرة .

- 3- تحقيق مبدأ المشاركة الشعبية عبر المؤسسات الوطنية، والكف عن ممارسة الأوامر والقرارات الأحادية في الاقتصاد وغيره من المجالات الأخرى، فالمطلوب - من المؤسسات والوزارات المعنية - البرمجة أو التخطيط المركزي والتأشيري المنبثق عن مبدأ المشاركة الذي هو صمام

الأمان لهذه العملية، بحيث تنحصر مهمة التخطيط - بنوعيه المشار إليهما - في صياغة البرامج الاقتصادية والتنموية، إلى جانب المراقبة والتوجيه والإيحاء بعيداً عن الفرض أو الإلزام الإكراهي، وهو أسلوب نعتقد أنه يضمن عدم تحول (أو استمرار تحول) مؤسساتنا إلى أدوات بيروقراطية ثقيلة العبء من جهة أو أوعية مولدة / منتجة للطفيليين ومراكز القوى من ذوي المصالح الأنانية الضارة من جهة أخرى .

ثالثاً: الآليات التنموية العامة

بداية، نؤكد على أن الآلية الأساسية والعامة لنجاح العملية التنموية، هي الشعب كهدف وأداة، وبما عليه من واجب النهوض بأعباء الجهد الإنمائي - إلى جانب الأعباء الأخرى في ظل توفير العلاقة الديمقراطية المؤسسية بينه وبين مؤسسات السلطة وأجهزتها، على قاعدة مبادئ الاعتماد على الذات وتكافؤ الفرص للجميع والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون ومحاربة النزعة الاستهلاكية السائدة وترشيد الاستهلاك مركزياً، بدون ذلك لا يمكن رفع مستوى إنتاجية العمل، وتوفير الحافز الشعبي أو الدافعية للمشاركة في عملية التنمية أو غيرها من المهام الوطنية أو الاجتماعية، فالجماهير الفقيرة، المضطهدة المغلوبة على أمرها لا يمكن أن تساهم طواعية في أي فعل إيجابي في الإطار الوطني أو الاقتصادي أو الاجتماعي العام .

رابعاً: الآليات التنموية المباشرة :*

ونقصد بذلك المؤسسات الحكومية والمصارف والقطاع الخاص، ودورها في هذه المرحلة الانتقالية الصعبة، التي لا يبدو لها في الأفق المنظور زمنياً محدداً لنهايتها، في ظل الأوضاع الداخلية المتروية التي نعيشها اليوم، بما يحتم إجراء العديد من المتغيرات لتفعيل الدور الإيجابي لهذه المؤسسات، وذلك عبر:

1. التزام الوزارات والمؤسسات الحكومية بالعمل وفق أداء إيجابي ملموس في إطار النظام الأساسي، بعد إزاحة ومحاسبة العناصر الطفيلية الضارة من هذه المؤسسات، على أساس مبدأ تكافؤ الفرص وأهل الكفاءة والخبرة بديلاً لمبدأ أهل الثقة والمحاسيب الذي ساد -ومازال- طوال السنوات الستة عشر الماضية.
2. تفعيل دور المصارف ودورها كأجهزة إقراض واستثمار في العملية الإنتاجية، للمشاريع الكبيرة والصغيرة في الصناعة والزراعة بوجه خاص.

* الملخص التنفيذي - البرنامج الإنمائي العام - الدائرة الاقتصادية - م.ت.ف - يوليو 1993

3. تفعيل وتحفيز القطاع الخاص بكل تفرعاته وأنشطته، وخاصة قطاعي الصناعة والزراعة، وفق التزام وطني بسياسة تنمية تتجه نحو الداخل لخدمة السوق المحلي بشكل أساسي.
4. إعادة بناء مؤسسات القطاع العام وفق أسس ومنطلقات اقتصادية وطنية واضحة، بعيدة عن مظاهر الاحتكار والفساد والترهل والمصالح الشخصية، خاضعة للمحاسبة والمراجعة، ارتباطاً بأهداف اقتصادية تنمية محددة وفق خطة إستراتيجية - تتلافى سلبات النظام العام وتجربته المريرة في بعض البلدان العربية - بما يؤكد على الصورة الإيجابية المتوخاه للقطاع العام كإطار منتج في خدمة الاقتصاد الوطني عبر علاقته بالقطاع الخاص في إطار مفهوم القطاع المختلط، أو في إطار القطاع التعاوني الذي يتوجب علينا تخطيط وتنفيذ العديد من مشاريعه الخدمية في المناطق الفقيرة من الضفة والقطاع، بما يعزز دورها الإيجابي في الهدف والمردود، خاصة وأن القطاع الخاص يستهدف الربح أولاً، ولا علاقة إستراتيجية مباشرة بالتنمية المجتمعية في خطته أو حركته الذاتية .
5. هيئات الاستثمار وضرورة تفعيلها - عبر مبدأ المشاركة و الاحتياجات الوطنية التنمية - بالتعاون مع رأس المال الفلسطيني في الداخل والشتات والمنظمات غير الحكومية ذات العلاقة، وفي إطار الخطة التنمية الوطنية الشاملة
6. تطوير الخدمات الأساسية في المناطق الحرة والإدارات العصرية المنتجة، والجمارك والمعابر والميناء والمطار .
7. تفعيل وتطبيق الاتفاقات الاقتصادية مع الدول العربية وغيرها والعمل التدريجي على كسر التبعية للاقتصاد الإسرائيلي بما في ذلك إلغاء اتفاق باريس أو تعديل بنوده الأساسية الضارة باقتصادنا والمعيقة لحركته.

خامساً: الأولويات التنموية بالنسبة للقطاعات الاقتصادية* :-

- 1- الصناعة: التخطيط الجاد لتطوير قطاع الصناعة الفلسطيني، بما في ذلك تقدم التعويض والدعم المالي للمشاريع والمصانع التي دمرها العدوان الإسرائيلي، بما يضمن تحقيق المستوى المطلوب للقطاع الصناعي للوصول إلى مستوى يمكنه من تصنيع وإنتاج الصناعات المتوسطة بصورة واسعة تغطي احتياجات السوق المحلي، مثل منتجات المعادن، الفلزات والكيماويات، والأخشاب والسلع الاستهلاكية المعمرة، وحفز القطاع الخاص على التوجه لتصنيع السلع المستوردة من المصانع الإسرائيلية، أو استيرادها من البلدان العربية، والعمل على استيعاب مقومات صناعة

* جورج كرز - دراسة بعنوان " البديل الاقتصادي المعتمد على الذات " نيسان 1998 - رام الله

تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات اعتماداً على الأيدي العاملة الماهرة من المتخصصين في الضفة والقطاع، إلى جانب العمل على توفير كل السبل الممكنة لدعم وتوسيع التصنيع الزراعي.

2- الزراعة والموارد المائية : تقديم التعويضات اللازمة للمنشآت والأراضي الزراعية المدمرة بسبب العدوان الإسرائيلي وتشجيع الاهتمام بالزراعة العضوية، للزراعات الحقلية والشجرية، والاهتمام بالصيد البحري، والثروة الحيوانية و الأعلاف والأسمدة العضوية والمناحل والدواجن، وذلك يتطلب الاهتمام بالمزارع الفلسطيني سواء عبر دور البنوك في توفير التمويل اللازم أو القروض الإنمائية لتشجيع الاستثمار في قطاع الزراعة والصيد، وتشجيع وتنظيم عملية التسويق والتصدير الواعي عبر شركات فلسطينية تتوجه نحو الأسواق العربية والأجنبية، وفي هذا السياق لا بد من التذكير بأننا كنا نملك فائضاً في الكثير من المنتجات الزراعية، بمعنى أن هناك نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي، " تجاوزت عام 1993 ، 100 % في الحمضيات، و أكثر من 200 % في بعض أنواع الفواكه، وحوالي 150% في الزيتون و حوالي 150% في الزيوت وحوالي 150% من الخضار الرئيسية بما فيها البطيخ و الشامام ... الآن بدأت هذه النسب في التراجع خاصة الحمضيات، أما الحبوب وخاصة القمح فإن النسبة الضئيلة من اكتفائنا الذاتي منها كانت 15% فقط، تراجعت عام 2003 إلى 8.6%⁵ (أي أن رغيف خبزنا الذي نأكله 90% منه مستورد)، كذلك الأعلاف ، كانت نسبة اكتفائنا الذاتي منها 25% عام 1993 قد هبط إلى اقل من 15% عام 2000 أما الإنتاج الحيواني (لحوم حمراء و دجاج و أسماك) فقد كانت نسبة اكتفائنا منها 47% عام 93 يتوقع أن تنخفض إلى 30 % عام 2010 ، الأمر الذي يؤثر على ما يمكن أن نطلق عليه شمولية التراجع في القطاع الزراعي رغم الإمكانات المتاحة، حيث تبلغ مساحة الأراضي المزروعة في الأراضي الفلسطينية 1.85 مليون دونم منها (160) ألف دونم في قطاع غزة إلى جانب ما لا يقل من 1.5 مليون دونم من المراعي في الضفة الفلسطينية، وفي هذا الجانب نشير إلى ندرة المياه العذبة في قطاع غزة حيث ارتفعت نسبة الكلورايد إلى أكثر من 1500 ملغم / لتر، كما ارتفعت نسبة النترات إلى ما يزيد عن 200 ملغم / لتر ما يعني انذاراً شديداً بالمخاطر الجدية التي يتعرض لها سكان القطاع عموماً وأطفاله خصوصاً المعرضين لخطر الموت بسبب انتشار أمراض الكلى والفشل الكلوي خلال أقل من عشرة أعوام إذا ما بقيت أوضاع المياه على حالها التي تزداد سوءاً، ما يعني أن يتحمل السلطة والقوى السياسية مسئوليتها في اعداد خطة طوارئ عاجلة لبناء محطة تحلية مياه بطاقة انتاجية لا تقل عن 40 مليون متر مكعب سنوياً من المياه العذبة وإلا فإن مئات الآلاف من أطفالنا سيتعرضون بالتأكد لخطر الموت المبكر .

⁵ علام غباين من جدول الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الأساسية لعام 2003 - إدارة الدراسات - وزارة الاقتصاد الوطني

3- العمل على تطوير وزيادة فاعلية خدمات البنية التحتية في الرعاية الصحية والنقل والطرق والتعليم والنفائات والصرف الصحي والطاقة الكهربائية ومشاكل التلوث البيئي التي وصلت إلى مستويات متدنية في الضفة والقطاع إلى جانب الاهتمام بتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية والثقافية.

المحور الرابع: أفكار أولية مقترحة حول الإستراتيجية الاقتصادية التنموية في نظام

فلسطيني ديمقراطي موحد:

يفترض الحديث عن الإستراتيجية التنموية، وضوحاً مؤكداً في معالم المستقبل الاقتصادي لأي بلد من البلدان، وبالتالي فإن تناول موضوع الإستراتيجية التنموية في أرضنا الفلسطينية المحتلة لا تعترضه ضبابية المستقبل وتعقيدات الحاضر، ليس بالنسبة للاقتصاد فحسب، بل تعترضه أيضاً إشكالية عدم اليقين بالنسبة للمستقبل السياسي أيضاً ارتباطاً بالموقف العدواني الإسرائيلي المسنود بدعم أمريكي صريح ومباشر، وبنظام عربي وصل إلى حالة من التبعية والخضوع والتفكك بات يتعامل عبرها مع قضيتنا الفلسطينية وحقوقنا السياسية والاقتصادية كعبء ثقيل على كاهله لم يعد قادراً أو راعياً في التعاطي معه إلا في حدود ما تسمح به السياسة الأمريكية .

لذلك فإننا لا نبالغ في القول إن اقتصادنا الفلسطيني - خاصة في ظروف الانقسام والحصار والتدمير الإسرائيلي بات أكثر ضعفاً وانكماشاً مما كان عليه من قبل وخاصة في قطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى تغييب الوضع أو التأكيد بالنسبة للمستقبل على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي معاً، نتيجة للدور الإسرائيلي - الأمريكي على وجه التحديد، ولكننا على ثقة من أن إعادة بناء العلاقات الداخلية الفلسطينية واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني التعددي، والتغلب على أفة الانقسام الخطير وفق ثوابتنا الوطنية والمجتمعية، وإرادة وطنية تقوم على المشاركة والتعددية فإننا سنملك بالتأكيد القدرة على تحديد معالم مستقبلنا بوضوح، بدل تكريس انفصال قطاع غزة اقتصادياً وسياسياً عن جناحه الرئيسي في الضفة الفلسطينية التي يعمل تحالف العدو الإسرائيلي الأمريكي على ترك مستقبلها غامضاً بما يعني تفكك وانهيار المشروع الوطني التحرري الديمقراطي الفلسطيني، وهي الغاية الأساسية لدولة العدو الصهيوني التي تستهدف التبدد السياسي للفلسطينيين، بعد أن بات قيام دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة نوعاً من الوهم.

صحيح أننا نقر بمسؤولية العدو الصهيوني وحصاره وعدوانه المستمرين، كسبب أساسي من أسباب التراجع والتدهور الاقتصادي إلا أن ذلك لا يعني، إغفالنا لدور السياسات الداخلية عندنا طوال 16 سنة العجاف الماضية عموماً، التي عمقت مظاهر الخلل والهبوط في كافة القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية في القطاعين الخاص والعام على حد سواء، بما يستدعي العمل الجاد صوب تفعيل العملية التغييرية الديمقراطية الداخلية التي يجب أن يركز محورها أو جانبها الاقتصادي، على المفاهيم والخطوط العامة

للاستراتيجية التنموية التي يجب العمل على بلورتها وتبنيها للخروج من هذا المأزق الحاضر إلى المستقبل، وذلك لتحقيق هدفين⁶ :

الأول : إيجاد إطار مفهومي يوضح الأولويات الاقتصادية الفلسطينية .

الثاني : تعريف ماهية المراحل المتعاقبة التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف التنموية بأسلوب تدريجي .

على ان ندرك ان الإطار المطلوب " يجب ان يقوم على أساس الأحوال الموضوعية للاقتصاد الفلسطيني، وان يتجه صوب تحقيق الطموحات الفلسطينية الوطنية، آخذين بعين الاعتبار دروس التنمية الهامة في بلدان أخرى من جهة، وبوضوح الأهداف ذات الصلة بالموضوع، لتطوير رؤية تنموية فلسطينية تسلط الضوء على أهداف واحتياجات القطاعين الخاص والعام من جهة ثانية، ومن أهم هذه الأهداف : الاهتمام بعملية التحويل البنوي، والتركيز على تخفيض الهوة في الميزان التجاري، إلى جانب مشاركة كافة المؤسسات والقوى - في السلطة وخارجها - بدور فعال من أجل صياغة إستراتيجية وطنية للتطور التكنولوجي لأهميته القصوى في تطوير الاقتصاد الفلسطيني بكل قطاعاته عموماً وقطاع الخدمات خصوصاً، وكل ذلك مرهون بإيجاد بيئة داخلية خالية من مظاهر الصراع وعدم الثقة .

وفي هذا السياق أقدم فيما يلي اقتراحاً لمجموعة من الأسس المكونة لهذه الإستراتيجية :-

أولاً : حصر كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالموارد الطبيعية والبشرية الفلسطينية عبر فريق وطني اقتصادي متخصص، تمهيداً للسيطرة المباشرة عليها وإدارتها، كهدف وطني يستحيل بدون تحقيقه تطبيق أي خطة تنموية فلسطينية

ثانياً : خلق مقومات اقتصاد المقاومة والصمود انسجماً مع متطلبات هذه المرحلة، وما يعنيه ذلك من العمل الجاد على تطبيق سياسة اقتصاد التقشف أو المخيمات أو المناطق الفقيرة، بكل ما يعنيه من إجراءات تلغي - بعد المحاسبة القانونية - امتلاك أي مواطن أو مسئول لأي شكل من أشكال الثروة الطفيلية غير المشروعة وإلغاء كافة مظاهر الإنفاق الباذخ بكل أشكاله وأنواعه وأساليبه عموماً وفي مؤسسات السلطة خصوصاً .

ثالثاً : فك الارتباط والتبعية والتكيف مع الاقتصاد الإسرائيلي ووقف هذا التضخم في حجم الواردات، وفرض الرسوم الجمركية العالية على الكماليات المستوردة مقابل تخفيف الرسوم على الواردات الأساسية، ووقف عمليات الاستيراد المباشر وغير المباشر من السوق الإسرائيلي، الأمر الذي يعني إلغاء بروتوكول باريس .

رابعاً : التخطيط التأسيري والمركزي لتفعيل العملية الإنتاجية في الصناعة والزراعة، والعمل على تفعيل العلاقة بين هذين القطاعين بما يخدم تطوير المنتجات الصناعية المعتمدة على الإنتاج الزراعي،

⁶ دراسة حول انجازات المرحلة المؤقتة ومهام المستقبل - سكرتارية الاونكتاد و د. فضل النقيب - 2000 .

وإقرار مشروع القانون الزراعي بهدف تحديد وإرساء إستراتيجية زراعية فلسطينية تتناسب مع أهمية القطاع الزراعي.

خامساً: وضع سياسة تنمية زراعية آنية ومستقبلية تقوم على التخطيط و تفعيل دور مؤسسات الإقراض الزراعي والبنوك لتقديم الدعم للمزارعين الفقراء، وتطوير وتوسيع الأراضي الزراعية وأراضي المراعي والثروة الحيوانية.

سادساً : مراعاة الحفاظ على ثبات الأسعار للسلع الأساسية الضرورية للفقراء ورفع أجور الفئات والشرائح الاجتماعية من ذوي الدخل المحدود.

سابعاً : تطوير دور القطاع العام والتعاوني والمختلط بعيداً عن أشكال الاحتكار، بما يدفع إلى توسيع القاعدة الإنتاجية الفلسطينية، والسوق الفلسطيني، على نحو يؤدي إلى إيجاد المزيد من فرص التشغيل المتواضعة، لليد العاملة، في الإنتاج والسوق المحليين من ناحية، ويسهم في ضمان معدلات عالية - نسبياً- من النمو لقطاعي الإنتاج الرئيسيين - الزراعة والصناعة- من ناحية ثانية. وفي هذا السياق فإن من الواجب والضروري، الأخذ بمقترحات البرنامج العام للتنمية الذي أشرف عليه المفكر الاقتصادي الفلسطيني الراحل د.يوسف صايغ، إذ أن هذه المرحلة وضرورتها الاقتصادية-السياسية معا تقتضي من كافة المسؤولين في السلطة الأخذ بتلك المقترحات بعد إهمال طويل وغير مبرر لها.

ثامناً : إنشاء وتفعيل المؤسسات الاقتصادية الكبرى في قطاع الصناعة على نمط الشركات الصناعية المساهمة العامة والشركات القابضة والمختلطة بين القطاعين العام والخاص، لمواجهة هذا الضعف في البنية الصناعية ونقلها من طابعها الحرفي-الفردى- العائلي إلى طابعها الإنتاجي العام الكفيل وحده بتطوير القطاعات الإنتاجية في بلادنا.

تاسعاً: العمل بكل جديده، وعبر كافة السبل والضغوط السياسية الممكنة، من اجل تفعيل وتوسيع مجال التبادل التجاري الفلسطيني العربي، ووقف احتكار السوق الإسرائيلي لهذه العملية. وكذلك التركيز على فتح سوق العمالة العربي، في مختلف البلدان، أمام العمالة الفلسطينية، الماهرة وغير الماهرة، وفقا لقوانين وأنظمة التشغيل في تلك البلدان، دون أن يؤثر ذلك إطلاقا في هوية الفلسطيني أو يتخذ أي بعد سياسي يتناقض مع حقه في العودة أو الإقامة الدائمة في وطنه، علما بأن السوق العربي في دول الخليج والسعودية يستوعب أكثر من خمسة ملايين عامل أجنبي سنويا.

عاشراً: متابعة تنفيذ البرامج والدراسات والتوصيات المتعددة الخاصة بتفعيل دور رأس المال الفلسطيني في الشتات، رغم وعينا بارتباطه برأس المال العالمي المعولم .

إن هذه الرؤية، أو الخطوط العامة الأولية المقترحة، لا بد لها لكي تملك مقومات التغيير الإيجابي المطلوب، أن تتبنى منها علمياً، وفلسفة ذات مضمون وطني وقومي، تقوم على الإيمان العميق، بوجود تمتع شعبنا الفلسطيني بحقوقه وحرياته الأساسية وممارسته لها، كمقدمة تؤدي إلى وقف تراكمات الأزمات الراهنة، وتفاقم تناقضاتها المحكومة بثنائية غير منطقية أو منسجمة، تتراوح بين فردية القرار وأحادية الخطاب في السلطة وأجهزتها من جهة، وبين جماعية المعاناة والتضحيات والآمال الكبيرة من جهة ثانية، وبالتالي فإن إلغاء هذه الثنائية المتناقضة، هو سبيلنا الوحيد نحو نظام الحكم الديمقراطي الوطني، العادل والقوي، الممثلة للفهم السليم والواضح لوظيفته الجوهرية بشقيها: الوطني والديمقراطي الداخلي بما يضمن رسم السياسات الإستراتيجية المعبرة عن مصالح جماهير شعبنا، بمثل ما يضمن أيضاً، توجيه وزارات ومؤسسات وأجهزة السلطة نحو تحقيق تلك السياسات أو الرؤى في الاقتصاد كما في السياسة، بكفاءة عالية تخدم أهدافنا وثوابتنا الوطنية العامة، بمثل ما تخدم وترتقي بأهدافنا المطالبية الداخلية دون أي انفصام بينهما.

على أن تطبيق هذه الخطة الإستراتيجية، مرهون بعملية تغيير جدي وعميق، بدايتها الأولى إنهاء الانقسام والالتزام بالثوابت الوطنية والسياسية التوحيدية المستمدة إلى الديمقراطية ومفاهيمها التي تقوم على العدالة الاجتماعية والتعددية والحرية، وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص وسيادة القانون وقواعد المحاسبة ضد أي شكل أو مظهر من مظاهر التفرد أو الصراعات غير المبدئية أو الخلل والفساد من جهة أخرى، إذ أن تطبيق هذين الشرطين في إطار الرؤية الإستراتيجية سيمكننا من الحديث بثقة عن تحقيق أهم ركيزتين من ركائز صمودنا على الصعيد الداخلي هما :-

1- ضمان وحدة وتعددية النظام السياسي واستمراره وفق مبادئ حرية الرأي والمعتقد وسيادة القانون، ووقف استخدام السلطة، من قبل الكثير من رموزها، كجسر لجمع وتراكم الثروات الطفيلية غير المشروعة على حساب قوت وحياء الجماهير الشعبية، حيث أدى هذا الاستخدام الأناني البشع التي تراكم العوامل التي دفعت بدورها إلى الصراع الدموي الداخلي ومن ثم الانقسام بين فتح وحماس عبر حكومتين غير شرعيتين في كل منهما، كما أدى إلى فقدان مساحات واسعة من جماهيرنا لدورها وحريتها.

2- تقوية وتعزيز الوحدة السياسية لمجتمعنا وتوفير قدراته على الصمود والمقاومة حتى طرد الاحتلال وتفكيك وإزالة مستوطناته على طريق الحرية والاستقلال وتقدير المصير والعودة والتسمية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية .

أخيراً : إننا نفترض أن هذا الفهم للتنمية يجب أن يشكل أحد المحاور الرئيسية لنشاط و برامج الحركة الوطنية الفلسطينية لأنه المحور المكمل عبر علاقة جدلية ومتصلة لعملية التحرر الوطني والاستقلال والدولة، فالانهيار الاقتصادي - الاجتماعي الناتج عن استمرار تفكك وانقسام النظام

السياسي الديمقراطي الفلسطيني، واستفحال مظاهر الفساد والاستبداد والهبوط السياسي والتفاوض العبثي وغياب سيادة القانون العادل، يدفع أو يراكم بالضرورة نحو خلق المزيد من مقومات الانهيار السياسي والاجتماعي بما يجعل من الفوضى والعشوائية والفلتان الأمني والاقتصادي من ناحية وتزايد تحكم القوى الخارجية (الأمريكية الإسرائيلية) في مستقبلنا من ناحية ثانية، عاملاً مقررًا في أوضاعنا السياسية الاقتصادية المجتمعية، وفي كلا الحالتين يصبح مستقبل شعبنا معلقاً بعوامل لا دخل لإرادة جماهيرنا في تشكيلها أو التأثير فيها، وهذا بالقطع وضع يائس، ما أتعس الأمة التي تجد نفسها فيه .